قبيل اختتام زيارته لقطر وعودته الى صنعاء .. مجور خلال لقائه المغتربين في الدوحة:

الثورة والوحدة والديمقراطية ثوابت وطنية لايمكن المساس بها

لقاؤنا أو اختلافنا ينبغي أن يكون في إطار الوحدة لا خارجها

■ رئيس الوزراء مغادراً دولة قطر الشقيقة

■ مجور خلال لقائه الجالية اليمنية في الدوحة

■ جانب من الجالية اليمنية في الدوحة

تطرقنا إلى أوضاع المغتربين من زاوية خصوصية العلاقات اليمنية ـ القطرية

الحكومة تسعى باستمرار لإزالة العوائق وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين

صنعاء/سبأ:

عـاد إلى صنعاء امس الدكتور علي محمـد مجور، رئيس مجلس الـوزراء والوفد المرافق له بعد زيارة رسـمية لدولة قطر الشـقيقة اسـتغرقت يومين نقل خلالها رسـالة من فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ، الى أخيه صاحب السـمو الشـيخ حمد بـن خليفة آل ثاني امير دولة قطر تتعلـق بالعلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعزيزها في عدد من المجالات .

كما اجرى مباحثات مع سمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبر ال ثاني ، رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري حول التعاون الاقتصادي والتنموي وعلى وجه الخصوص مسألة استكمال تخصيص مبلغ الـ 300 مليون دولار بقية المنحة المتعهد بها من قبل الاشقاء القطريين في مؤتمر لندن والبالغ قيمتها الاجمالية نصف مليار دولار ، الى جانب الاتفاق على بدء الاجراءات التنفيذية التمهيدية لمشروع قاعة المؤتمرات بصنعاء والملحقات التابعة له والتي تشمل فندقا ومركزا اعلاميا سيتم تمويله من الجانب القطري ، وكذا البدء في تنفيذ المشروع القطري للتنقيب عن الآثار في اليمن الى جانب الاطلاع على التحضيرات الجارية من قبل شركة الديار القطرية لتنفيذ المشروع السكني والسياحي والترفيهي بالعاصمة صنعاء.

وناقش رئيس الوزراء اثناء لقائه عددا من المستثمرين القطريين على هامش الزيارة عدداً من المشاريع الاستثمارية القطرية في المجالين الصناعي والسياحي المزمع تنفيذها خلال الفترة المقبلة في اطار المنطقة الحرة بعدن.

وكان رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور والوفد المرافق له قد غادر الدوحة في وقت سابق، حيث كان في مقدمة مودعيه سمو الشيخ حمد بن جاسم بن جبرآل ثاني ، رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري والسفير عبدالملك سعيد ، سفير بلادنا في الدوحة وعدد من المسؤولين القطريين.

تجدر الإشارة إلى أن الدكتور علي محمد مجور، رئيس مجلس الوزراء وفي إطار زيارته الرسمية لدولة قطر، التقى امس بالدوحة عددا من أبناء الجالية اليمنية المقيمين بدولة قطر الشقيقة ، حيث جرى اطلاعهم على جملة التطورات على الساحة الوطنية بما في ذلك الاجراءات التي اتخذتها الحكومة لتطوير المناخ الاستثماري العام ، إضافة الى مناقشة مختلف القضايا والمواضيع التي تهم المغتربين سواء داخل الوطن أو خارجه .

وفي اللقاء نقل الاخ رئيس الوزراء ، للجميع تحيات فخامة الرئيس علي عبدالله صالح ، رئيس الجمهورية لإخوانه وابنائه المغتربين في دولة قطر الشقيقة ، مؤكدا اهتمام الدولة ورعايتها للمغتربين في مختلف مناطق اغترابهم .

واشار الى انه وخلال هذه الزيارة تطرق مع القيادة القطرية الشقيقة الى أوضاع المغتربين واهمية النظر للمغترب اليمني من زاوية العلاقات الاخوية اليمنية ـ القطرية وخصوصيتها ، مشيدا بهذا الخصوص بالتفاعل الذي لمسه من قبل صاحب السمو أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني بهذا الشأن.

واستعرض الدكتور مجور الاوضاع الداخلية وتطوراتها بما في ذلك الاعمال الغوغائية لبعض الحاقدين ممن لا يروق لهم رؤية الوطن آمناً مستقراً، مؤكداً أن الثوابت الوطنية المتمثلة في الثورة والوحدة والديمقراطية هي خط احمر لايمكن المساس بها من قبل اي كان ، وقال: "إن لقاءنا أو اختلافنا ينبغي ان يكون في إطار الوحدة لا خارجها" .

وتناول رئيس الوزراء جهود الحكومة في مجال التنمية والاستثمار، موضحا ان الحكومة تسعى باستمرار لإزالة العوائق وتبسيط الاجراءات امام المستثمرين لتعزيز البيئة الجاذبة للاستثمار، مبينا بهذا الخصوص الخطوات المنجزة في بدء التطبيق العملي لنظام النافذة الواحدة على المستويين المركزي والمحلي بما تمثله هذه العملية من اهمية لجذب الاستثمارات واستقرارها.

من جانبه اوضح الاخ عبدالكريم الارحبي ، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي الاجراءات الحكومية الحالية في مراجعة المنظومة التشريعية الاستثمارية وذلك في اتجاه تحسين البيئة الاستثمارية المحفزة والجاذبة للمستثمرين، مشيرا إلى الخطوات الإجرائية المتفق عليها بين الحكومة وشركة موانئ دبي بشأن إنشاء شركة مشتركة لإدارة المنطقة الحرة بعدن وتطوير نشاطها الاقتصادي والانعكاسات الإيجابية المتوقعة من هذه العملية على الاقتصاد الوطني والوضع الاستثماري في البلاد.

بدوره اطلع الدكتور صالح علي باصرة، وزير التعليم العالي والبحث العلمي الحاضرين في هذا اللقاء على نتائج مباحثاته مع رئيس جامعة قطر بشأن الجوانب التعليمية لأبناء الجالية اليمنية في قطر، موضحاً أنه لمس تجاوب مسؤول من قبل رئيسة الجامعة تجاه هذا الموضوع ووعدت بعرضه على المجلس القطري الأعلى للتعليم ، مؤكدا استعداد وزارته توفير منح دراسية لأبناء المغتربين في قطر للدراسة في الجامعات اليمنية، على غرار ما هو متبع لأبناء الجالية اليمنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة.

وكان الأخ السفير عبدالملك سعيد سفير بلادنا في الدوحة قد تحدث اثناء اللقاء ، حيث رحب بالأخ رئيس الوزراء والوفد المرافق له، مشيراً إلى النتائج الإيجابية التي خرجت بها هذه الزيارة على صعيد تعزيز العلاقات الأخوية اليمنية- القطرية.

وعلى هامش الزيارة قام الاخ رئيس الوزراء امس بزيارة لمؤسسة قطر للمعرفة والعلوم وتنمية المجتمع، اطلع خلالها على البناء المؤسسي والمعرفي لهذه المؤسسة التعليمية والمعرفية والبحثية ودورها الهام في التنمية البشرية لدولة قطر وكذا مساهمتها في عملية التنمية المعرفية والتكنولوجية على المستوى العربي.

وقد أشاد الدكتور مجور، بالتوجهات والبرامج المتطورة التي تنفذها دولة قطر الشقيقة في مجال التعليم والتنمية البشرية والمعرفية والبحثية ، مشيرا الى امكانية الاستفادة منها في برامج التحديث التي يشهدها قطاع التعليم في اليمن بشقيه العام والعالي خلال المرحلة الحالية والمقبلة .

وتضم المؤسسة مدارس تعليمية أساسية وثانوية نوعية وخمسة عشر كلية تخصصية في شتى المناحي العلمية تتبع سبع جامعات دولية رائدة في المجالات العلمية والمعرفية والتكنولوجية وذلك على مساحة إجمالية 18 مليون متر مربع .

إلى ذلك حضر الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء امس بالعاصمة القطرية الدوحة حفل التوقيع على مذكرة تفاهم بين بنك التسليف التعاوني الزراعي وبنك الدوحة لإنشاء البنك القطري ـ اليمني الإسلامي برأسمال مصرح مائة مليون دولار ومدفوع خمسين مليون دولار ، حيث يتوقع أن يتم تدشين عمل البنك رسميا بصنعاء مطلع شهر مايو المقبل.

المذكرة أكدت ايضا على تأسيس شركة تأمين قطرية- يمنية ، وقد وقعها عن بنك التسليف التعاوني الزراعي الاخ حافظ معياد ، رئيس مجلس إدارة البنك، وعن بنك الدوحة الاخ فهد بن محمد آل ثاني ، رئيس مجلس إدارة البنك ، بحضور الأخوة: عبدالكريم اسماعيل الأرحبي، نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي و نعمان الصهيبي، وزير المالية وعدد من أعضاء الوفد المرافق للأخ رئيس مجلس الوزراء وعبد الرحمن آل ثاني العضو المنتدب بمجلس إدارة بنك الدوحة ، والسيد وسترمان المدير التنفيذي للبنك.

■ أثناء التوقيع على مذكرة التفاهم بين بنك التسليف التعاوني الزراعي وبنك الدوحة

■ خلال زيارته لمؤسسة قطر للمعرفة والعلوم وتنمية المجتمع

■ .. يتطلع على أحدى المخطوطات النادرة

■ .. يتبادل الهدايا مع قيادة المؤسسة العلمية

■ .. يدون انطباعاته في دفتر التشريفات

الدكتور العليمي في كلمة اليمن لدى ترؤسها اجتماعات الدورة الـ (25) لمؤتمر وزراء الداخلية العرب :

التأكيد على وحدة الصف العربي وتفعيل الجامعة العربية

نحتاج إلى رؤية موحدة لإعادة بناء مجتمعنا كقوةٍ إقليمية

تونس / سبأ:

أكدت الجمهورية اليمنية ضرورة إعادة اللحمة العربية وتقوية أواصرها والسير بخطى ثابتة ومتزنة نحو وحدة الصف العربي وتفعيل وتطوير الجامعة العربية وتكويناتها.

وقال نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية الدكتور رشاد العليمي في كلمة ألقاها مساء أمس في اجتماعات الدورة الـ 25 لمؤتمر وزراء الداخلية العرب التي بدأت أمس في تونس وتستمر يومين برئاسة اليمن:" إن ما نشهده في عصرنا الراهن من تحديات وتغيرات متسارعة في مختلف المجالات ليؤكد حاجة دولنا العربية إلى القيام بمراجعة الواقع الذي يعيشه الوطن العربي اليوم والمسيرة العربية في الماضي القريب وتقييم هذه المرحلة بإخفاقاتها ونجاحاتها تمهيدا لوضع رؤية واضحة محددة وموحدة لإعادة بناء المجتمع العربي كقوة إقليمية في خضم عالم جديد تسوده التكتلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

وأضاف "إن عالمنا المعاصر يفرض علينا أن نعيد حساباتنا في ترتيب أولويات مجتمعاتنا وتعزيز أواصر الأخوة بيننا من خلال الاحترام الصادق لبيت العرب (جامعة الدول العربية) والعمل على تقييم أدائها والوقوف أمام سلبياتها وايجابياتها ومن ثم التوجه الصادق لتحقيق الطموح العربي الذي أنشئت الجامعة من أجله ".

ولفت الدكتور العليمي إلى أن السياسة التي تنتهجها الجمهورية اليمنية بقيادة فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، تكرس لدعم المساعي الحثيثة لإعادة اللحمة العربية وتقوية أواصرها والسير بخطى ثابتة ومتزنة نحو وحدة الصف العربي، وتحرص على تفعيل وتطوير الجامعة العربية وتكويناتها".

وأكد العليمي أن تحقيق مصالح الشعوب العربية يدعو إلى تجاوز الصعوبات والمعوقات التي حالت دون وصولهم إلى التكتل المنشود والقادر على تحقيق الاندماج الاقتصادي والسياسي في الوطن العربي.

وتابع قائلا :" "وبالرغم من تلك الصورة القاتمة لمسيرة العمل العربي المشترك إلا أن هناك نقاط مضيئة في تاريخنا المعاصر منها إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وقيام الجمهورية اليمنية وقيام دولة الإمارات العربية المتحدة وكذا التطورات الاجتماعية والسياسية التي أسفرت عنها قيام التكتلات العربية الناجحة ونذكر منها في تاريخنا المعاصر مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد المغاربي التي نأمل أن تكون مقدمة لشراكة اقتصادية حقيقية وسوق عربية مشتركة".

وأضاف "وإذا كانت جامعة الدول العربية بمكوناتها المتعددة قد أسهمت في محاولة توحيد الصف العربي وتكوين مجتمع متكامل في اقتصادياته وسياساته انطلاقا من قواعده الثابتة في التاريخ والثقافة والمصالح والمصير، فإن الأمل ما يزال يحدو الشعوب العربية في أن تنهض حكوماتها لتنهض معها الجامعة العربية من كبوتها التي عمقتها الخلافات والصراعات السياسية التي سادت الوطن العربي خلال ما يزيد عن نصف قرن من الزمان منذ تأسيس الجامعة العربية وعصفت بما كان الأمل معقوداً عليه في النهوض نحو الاندماج الاقتصادي والسياسي والاجتماعي".

ونوه نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية إلى أن ما يعاني منه المجتمع الدولي من انتشار للجريمة المنظمة عموماً وجرائم الإرهاب خصوصاً يؤكد العبء الثقيل الملقى على عاتق الأجهزة الأمنية في القيام بواجبها الأساسي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات ووقاية المجتمعات من أضرارها ومخاطرها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقال " لما كان من المسلم به أن العالم أصبح بمثابة قرية واحدة نظراً لسهولة الانتقال والاتصال ولم يعد أي مجتمع أو دولة بمنأى عن الإضرار بها وبمصالحها من قبل الإرهابيين والمجرمين فإن الحاجة اليوم ماسة إلى توحيد جهود الأجهزة الأمنية في مواجهة الإرهاب وتجفيف منابعه وتمويلاته ومكافحة الجريمة المنظمة عموماً" .. مجددا دعوة الجمهورية اليمنية إلى ضرورة التعاون والتنسيق على المستوى الثنائي (بين دول الجوار خصوصاً) وعلى المستوى الإقليمي وعلى المستوى الدولي بما يكفل نجاح عمليات ضبط الجريمة والمجرمين ومحاكمتهم أو تسليمهم لمحاكمتهم وفقاً للقواعد والاتفاقيات النافذة بين الدول.

وتطرق العليمي إلى النجاح الذي أثبته التعاون على المستوى العملي بين الأجهزة الأمنية في اليمن ونظيراتها في المملكة العربية السعودية الشقيقة والذي أدى إلى إحباط العديد من العمليات الإرهابية التي كانت مخططات الإرهابيين تسعى لتنفيذ بعضها في اليمن وبعضها الآخر في السعودية وربما في بلدان أخرى مجاورة .. مشيرا في هذا الصدد إلى تمكن أجهزة الأمن اليمنية خلال العام المنصرم من ضبط ما يقارب خمسة أطنان من المخدرات وأكثر من /800/ ألف قرص مخدر كانت كلها معدة للعبور بها إلى دول الجوار.

وشدد العليمي على أهمية انعقاد دورات مجلس وزراء الداخلية العرب لتقييم مسيرة المجلس خلال المرحلة الماضية وتحديد جوانب النجاح والتحديات أمام تحقيق الأهداف والمقاصد التي أنشئ من أجلها.. وكذا وضع الرؤية الصحيحة لحاضر ومستقبل العمل العربي في هذا المجال من خلال التمسك بأوجه النجاح والمحافظة عليها والعمل على معالجة أوجه القصور والسعي لتصويبها وتجاوزها.. مؤكداً أن نظرة الجمهورية اليمنية نحو مجلس وزراء الداخلية العرب هي نظرة إعزاز وتقدير باعتبار أن هذا المجلس ظل مواكباً لمستجدات العصر في مواجهة تطورات الجريمة وانتهاج السبل الملائمة للوقاية منها ومكافحتها، بالإضافة إلى تقريب وتوحيد الرؤى والنظم للأجهزة الأمنية العربية في تشريعاتها وإجراءاتها والتعاون والتكامل فيما بينها، والاهتمام برعاية الحقوق الإنسانية لرجال الشرطة ولأبناء المجتمع على حد سواء.. فضلاً عن أن المجلس عمل على فتح آفاق التعاون البناء مع مجلسي وزراء العدل والإعلام العرب، والمنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة بالعمل الأمني.

ونوه إلى أن مضامين الاتفاقيات والاستراتيجيات والقوانين النموذجية والاسترشادية والدراسات والبحوث الصادرة عن هذا المجلس في مختلف المجالات والأنشطة الأمنية تؤكد وتعزز ذلك.

وقال الدكتور العليمي في كلمته "إن المؤتمرات والاجتماعات التي ينظمها المجلس دورياً لرؤساء الأجهزة الأمنية المختلفة (الهجرة والجوازات والجنسية - البحث الجنائي والأدلة الجنائية - مكافحة المخدرات - مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة - أجهزة المرور – أجهزة الدفاع المدني - الإعلام الأمني) قد حققت تقارباً وتعاوناً على قدر كبير من الأهمية بين هذه الأجهزة من خلال ما يصدر عنها من توصيات يتولى المجلس تمحيصها وإقرار الصائب منها والإشراف على متابعة تنفيذها بهدف تحقيق التكامل والتنسيق الشامل بين كافة الأجهزة الأمنية العربية وبما يخدم الأمن في أقطارنا العربية ومنطقتنا والعالم عموماً".

وأكد أن الاستمرارية في انتظام انعقاد دورات المجلس ومستوى التمثيل فيه جعل من المجلس الذي يعد أحد مكونات الجامعة العربية يمثل صفحة مضيئة ونقطة نجاح وبارقة أمل في وحدة الصف العربي وإبراز إمكانيات العمل العربي المشترك لخدمة المصالح القومية.. بالإضافة إلى الجدية الملموسة في الأمانة العامة للمجلس ومكاتبها المتخصصة والدور العلمي البارز الذي تقدمه جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية وفوق ذلك ما يحظى به المجلس من حسن الرعاية المقدمة من رئيسه الفخري صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز.

وشدد العليمي ضرورة أن تصدر عن هذه الدورة توصية خاصة بوضع آلية مناسبة لتقييم دور المجلس في مسيرته الماضية وتقديم المقترحات المناسبة لرفع كفاءته وتطوير أدائه في المستقبل بما يكفل تحقيق كامل الأهداف المتوخاة منه لمواجهة تطورات ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في ظل الأوضاع والمستجدات الإقليمية والدولية الراهنة.

وجدد العليمي تأكيد اليمن على ضرورة التعاون والتنسيق لإنجاح الجهود الرامية إلى حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل على إنهاء ومعالجة كافة بؤر التوتر في منطقة الشرق الأوسط والقرن الأفريقي ومختلف مناطق العالم خصوصاً الأوضاع المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي العراق والصومال وأحترام قرارات الشرعية الدولية التي تفرض على المجتمع الدولي احترام الحقوق الإنسانية ومنع الاعتداء والاحتلال والتدخل في الشؤون الداخلية للدول.. وبالإضافة إلى ذلك تأكيد احترام حقوق الشعوب المشروعة في الدفاع عن أراضيها المغتصبة.. داعياً الدول والمجتمع الدولي إلى أن يعيد حساباته في احترام هذه الحقوق ويعمل على إنهاء بؤر التوتر من أجل الحفاظ على الاستقرار والأمن المنشود لكافة دول العالم.

وقال "إن اليمن في هذا الصدد تؤكد وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل نيل حقوقه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني ، كما تؤكد تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالصراع العربي الإسرائيلي وتشدد في الوقت نفسه على ضرورة التعاون مع الشعب العراقي والشعب الصومالي والأخذ بأيديهما للخروج من محنهما والسعي للحيلولة دون التدخل في الشؤون الداخلية لكافة شعوب المنطقة ، وتدعو جمهورية إيران الإسلامية كدولة مسلمة وجارة إلى القبول بدعوة الإخوة في دولة الإمارات العربية المتحدة بالتحكيم لحل الخلاف القائم حول الجزر الإماراتية المحتلة.